

الفصل الثالث

منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات

وليد لدادوة

مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية التي استخدمها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لاختيار العينات، وجمع البيانات، ومعالجتها في الانتخابات الفلسطينية المختلفة (الرئاسية الثانية، المحلية في مراحلها المختلفة، والتشريعية الثانية)، كما يتناول الإشكاليات والصعوبات ومصادر الخطأ في التنبؤ إن وجدت. ويحتوي هذا الفصل على قسمين: يعرض القسم الأول المنهجية التي استخدمتها لجنة الانتخابات في توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع، أما القسم الثاني فيعرض المنهجية المستخدمة في الاستطلاعات التي قام بها المركز، ومقارنة نتائج الاستطلاعات بالنتائج الرسمية، والعوامل التي أدت إلى خطأ في التنبؤ في بعض المراحل.

(١) المنهجية المستخدمة من قبل لجنة الانتخابات لتوزيع الناخبين في الوطن في المراحل الانتخابية المختلفة

جرت الانتخابات الفلسطينية في مراحل متعددة ابتداءً بالانتخابات الرئاسية، ثم الانتخابات المحلية بمراحلها الأربع، ثم الانتخابات التشريعية. اعتمدت لجنة الانتخابات منهجية واحدة في المراحل الانتخابية المختلفة لتوزيع الناخبين؛ حيث وزعت لجنة الانتخابات الناخبين أصحاب حق الاقتراع على مراكز اقتراع داخل كل تجمع سكني، وأعطى كل تجمع سكني (مدينة، قرية، مخيم) مراكز اقتراع حسب عدد أصحاب حق الاقتراع فيه. تم تقسيم كل مركز اقتراع إلى عدد من المحطات يتراوح بين ١ إلى ٦ محطات، حيث تم توزيع أصحاب حق الاقتراع على هذه المحطات بحيث يتراوح عدد المسجلين في كل محطة ٦٠٠ شخص. على الرغم من تشابه المنهجية التي استخدمتها اللجنة في توزيع أصحاب

حق الاقتراع في المراحل الانتخابية المختلفة إلا أنه كان هناك اختلاف واضح حول من هم أصحاب حق الاقتراع، وعلى إثر ذلك الخلاف نتج ما عُرف بالسجل الانتخابي^١ والسجل المدني^٢ وناخب السجل الانتخابي وناخب السجل المدني. تم في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأولى والثانية اعتماد السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع في حين استخدم السجل الانتخابي فقط في الانتخابات التشريعية والمرحلة الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية لتحديد أصحاب حق الاقتراع.

كان للاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع في المراحل الانتخابية المختلفة أثر كبير في تحديد المنهجية التي استخدمها المركز في اختيار العينات. كما كان له أثر في بعض الأخطاء التي وقع بها المركز عند التنبؤ بنتائج الانتخابات. ولذا فإنه من الضروري توضيح السياق الذي تم فيه الاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع من قبل اللجنة في المراحل الانتخابية المختلفة والمتمثل في استخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع في بعض المراحل الانتخابية واستخدام السجل الانتخابي فقط لتحديد أصحاب حق الاقتراع في مراحل أخرى.

جرت أول انتخابات فلسطينية عامة في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦ حيث تم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في نفس الوقت. خلال التحضير لتلك الانتخابات تم إنشاء أول سجل انتخابي فلسطيني حيث قامت بإعداده لجنة الانتخابات المركزية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأجريت عملية تسجيل الناخبين قبل عملية الاقتراع من خلال زيارات بيتية، وتمت الانتخابات بناء على هذا السجل.

لم تجر أي انتخابات فلسطينية منذ ذلك التاريخ، ولم يكن هناك دور فعلي للجنة الانتخابات حتى أواخر العام ٢٠٠٢، حينما أصدر الرئيس ياسر عرفات في ذلك التاريخ وفي إطار الاستعدادات لعقد الانتخابات العامة الثانية مرسومين رئاسيين^٣ بشأن تشكيل لجنة الانتخابات المركزية.

^١ هو السجل المعد من قبل لجنة الانتخابات المركزية بحيث يتم إجراء عملية تسجيل الناخبين قبل موعد الاقتراع من خلال إنشاء مراكز للتسجيل في المناطق والتقسيمات الجغرافية المختلفة، ويطلب من الناخبين عبر الوسائل الإعلامية التوجه إلى تلك المراكز لتسجيل أسمائهم ما يمكنهم من المشاركة في يوم الاقتراع.

^٢ السجل المدني هو سجل تعده وزارة الداخلية (دائرة الأحوال الشخصية). يشمل هذا السجل في العادة معلومات مختلفة عن المواطنين في الدولة من حيث وقائع الميلاد والزواج والطلاق والوفاة وغيرها. فلسطينياً تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تشكيلها السجل المدني للمواطنين من قبل الجانب الإسرائيلي الذي كان يشرف على ذلك السجل.

^٣ في ١٠ أكتوبر، صدر المرسوم الرئاسي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ القاضي بتعيين د. حنا ناصر رئيساً للجنة الانتخابات الفلسطينية. وفي ٢٧ أكتوبر، صدر المرسوم الرئاسي رقم (١٥) بشأن تشكيل لجنة الانتخابات الدائمة على النحو التالي: (١) د. حنا ناصر، رئيساً؛ (٢) د. علي الجرباوي، أميناً عاماً؛ (٣) القاضي إسحق مهنا، عضواً؛ (٤) القاضي مازن سيسالم، عضواً؛ (٥) المحامي علي السفاريني، عضواً؛ (٦) المحامي شكري النشاشيبي، عضواً؛ (٧) د. رامي الحمد الله، عضواً؛ (٨) السيدة لميس العلمي، عضواً؛ (٩) المحامي إبراهيم السقا، عضواً. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها تغيير في تشكيل لجنة الانتخابات المركزية منذ العام ١٩٩٦، وقبل ذلك لم يكن للجنة من الناحية الفعلية أي نشاطات معلنة أو فاعلية واضحة. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٤ (حالة محافظات قطاع غزة).

فور إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية بدأت العمل على إعداد سجل الناخبين، وكان لدى اللجنة السجل الانتخابي الذي أجريت بموجبه انتخابات عام ١٩٩٦ إلا أن اللجنة رأت أنه لا يمكن الاعتماد عليه ليكون سجلاً للناخبين في الانتخابات القادمة وذلك لعدة أسباب منها:

١. تم إعداد هذا السجل قبل ٨ سنوات وبالتالي هناك أعداد كبيرة من المواطنين أصبحوا في سن الانتخاب.
٢. تغيرت عناوين عدد كبير من الناخبين خلال هذه الفترة.
٣. لم يتم شطب المتوفين من السجل.

وبالتالي خلصت اللجنة إلى نتيجة أنه يجب إعادة تسجيل الناخبين وإعداد سجل ناخبين حديثاً. بدأت لجنة الانتخابات بإعداد سجل ناخبين جديد في بداية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ وأنهت العمل به في منتصف تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤ حيث تم تسجيل مليون و٦٠ ألف ناخباً تقريباً. ولكن هذا السجل واجه احتجاجات من قبل أعضاء في المجلس التشريعي تابعين لحركة فتح تتعلق بما يلي:

١. إن آلية التسجيل للناخبين والتي تمت عن طريق مراكز ثابتة، عادت بالفائدة الأكبر على حركة حماس الأكثر قدرة على تعبئة مؤيديها وحثهم للتسجيل.
٢. إن عدداً كبيراً ممن يحق لهم التسجيل لم يبادروا للتسجيل للانتخابات لعدم شعورهم بجدية النية في إجراء الانتخابات.

ربما جعلت هذه الأمور عدد المسجلين في السجل الانتخابي أقل من المتوقع مقارنة بعدد من يحق لهم التسجيل البالغ ١,٧٠٠,٠٠٠ حسب تقديرات الأعداد في السجل المدني، وبالتالي فإن هذا السجل قد يكون غير مكتمل.^٦

بعد وفاة الرئيس عرفات في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ والبدء بالإعداد لإجراء انتخابات رئاسية بدأ الحديث مع لجنة الانتخابات من قبل أوساط في المجلس التشريعي والحكومة حول عدم شمولية السجل الذي أعدته اللجنة، وأنه قد يحرم ٧٠٠,٠٠٠ مواطن من المشاركة مما يدعو اللجنة إلى النظر في استخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع. قامت اللجنة بدراسة السجل المدني

^٤ مقابلة مع عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية حول أسباب استخدام السجل المدني في الانتخابات الرئاسية، تم إجراء المقابلة بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٦ في مقر لجنة الانتخابات المركزية بمدينة رام الله.

^٥ في بداية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ بدأت لجنة الانتخابات بتسجيل الناخبين حيث فتحت اللجنة مراكز للتسجيل في كافة التجمعات وطلبت من المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة التوجه إلى تلك المراكز للتسجيل حتى يتمكنوا من الاقتراع يوم الانتخابات، إلا أن بعض الأعضاء في المجلس التشريعي اقترحوا بأن تتم عملية التسجيل عن طريق التوجه إلى المواطنين في بيوتهم وتسجيلهم.

^٦ مقابلة مع عمار دويك، المصدر السابق.

واستعانت بخبراء أجانب في السجلات الانتخابية، وخرجت بخلاصة انه لا يمكن استخدام السجل المدني لعدة أسباب، منها:

- ١ . تغيرت عناوين عدد كبير من المسجلين .
- ٢ . وجود عدد كبير من الوفيات غير المشطوبة من السجل المدني .
- ٣ . وجود حوالي ٥٠٠٠ حالة تكرار في الأسماء .
- ٤ . مشاكل فنية أخرى كثيرة تعيق الشفافية والرقابة على سير العمل الانتخابي .

كما أن اللجنة أوضحت أن الفرق بين السجلين (الانتخابي والمدني) من حيث العدد قد يعود إلى أن جزءاً كبيراً من المسجلين في السجل المدني وغير الموجودين في السجل الانتخابي متوفرين أو خارج البلد أو لا يريدون المشاركة في الانتخابات . أبلغت اللجنة الاتجاهات السياسية المختلفة بضرورة استخدام السجل المدني . كما تم إبلاغ المجلس التشريعي والحكومة بذلك . تمت الموافقة على استخدام السجل الانتخابي فقط من قبل كافة الاتجاهات الفلسطينية باستثناء حركة فتح وأعضاء فتح في التشريعي الذين أصروا على وجهة نظرهم إلى أن أصدر المجلس التشريعي قانوناً يعدل قانون الانتخابات السابق . ألزم القانون الجديد لجنة الانتخابات باستخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع . على إثر ذلك نشأ ما عرف بناخب السجل المدني؛ وهو الناخب الذي لم يسجل في السجل الانتخابي واسمه وارد في السجل المدني ويريد المشاركة في الاقتراع، وناخب السجل الانتخابي وهو الناخب الذي سجل أثناء فترة التسجيل للانتخابات . تبعاً لذلك أنشئت مراكز اقتراع خاصة بمقترعي السجل المدني إلى جانب مراكز الاقتراع الخاصة بمقترعي السجل الانتخابي .

انعكس ذلك على منهجية المركز في سحب العينات في استطلاعات انتخابات الرئاسة وانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الأولى والثانية) التي استخدم فيها السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع وهذا ما سيتم توضيحه في القسم الثاني من الورقة .

^٧ في ١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية روجي فتوح على التعديلات التي تم إدخالها على طريقة إعداد سجل الناخبين النهائي، وبموجب هذا التعديل تصبح المادة (١٥) من قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ على النحو التالي: "١ . يعتبر سجل الناخبين الذي يتم إعداده وفقاً لأحكام هذا القانون إلى جانب سجل الأحوال المدنية هما سجلان معتمدان لغايات إعداد السجل الانتخابي النهائي، بهدف تحديد من لهم الحق في التصويت والترشح في الانتخابات العامة وانتخابات مجالس الهيئات المحلية . (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٤ (حالة محافظات قطاع غزة)،

(٢) المنهجية في استطلاعات المركز

يعرض هذا القسم المنهجية المستخدمة في الاستطلاعات التي أجراها المركز في أيام الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية الأولى والثانية والرابعة^٤ كل على حدة، ومقارنة نتائج المركز بالنتائج الرسمية مع توضيح أسباب الخطأ في التنبؤ إن وجد. هدفت الاستطلاعات إلى التنبؤ بنتائج الانتخابات فور إغلاق صناديق الاقتراع، وفهم سلوك الناخبين في تلك الأيام. اتبع المركز بشكل عام منهجية واحدة في اختيار العينات في المراحل الانتخابية المختلفة حيث يتم اختيار العينة على ثلاث مراحل تكون الأولى في اختيار عينة من مراكز الاقتراع، ثم اختيار محطة واحدة عشوائياً من كل مركز اقتراع، ثم اختيار عدد من الناخبين بعد اقتراعهم في هذه المحطات.

الانتخابات الرئاسية كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥

أجريت الانتخابات الرئاسية في ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ وكان القرار باعتماد السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع قد عمل به. اختار المركز عينة من ١٢٠ مركز اقتراع من كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة من أصل ١٠٦١ جرى فيها الاقتراع منها ١٠٨ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل انتخابي من أصل ٩٩٧ مركزاً و ١٢ مركزاً من المراكز التي صنفت كمراكز سجل مدني من أصل ١٠٨ مراكز (أنظر جدول رقم ١). قسمت الأراضي الفلسطينية إلى طبقتين: الأولى هي الضفة الغربية، والثانية قطاع غزة، وأعطيت لكل طبقة عدد من المراكز يتناسب مع حجم الناخبين في كل منها، كما وقسمت الضفة والقطاع إلى محافظاتهما وأعطيت لكل محافظة عدد من المراكز يتناسب مع عدد الناخبين، وتم اختيار المراكز في المحافظات المختلفة باستخدام أسلوب العينة المنتظمة. تم اختيار محطة واحدة عشوائياً من كل مركز كما اختيرت عينة عشوائية منتظمة من الناخبين في تلك المحطات، حيث أجريت المقابلات معهم بعد الإدلاء بأصواتهم وخروجهم من محطات الاقتراع وأجريت المقابلات مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس وعشرين لغرض البحث المسحي حيث بلغ حجم العينة ٨٤٠٠ ناخباً لغرض التنبؤ و ١٥٤٥ ناخباً لدراسة السلوك الانتخابي.

^٤ لم يتم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية وذلك لأن كافة التجمعات التي أجريت فيها الانتخابات هي تجمعات صغيرة نسبياً.

جدول رقم (١) توزيع المراكز في العينة على المحافظات في الانتخابات الرئاسية

المحافظة	عدد المراكز الكلي*			عدد المراكز في العينة**		
	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني
الخليل	١٦٨	١٥٨	١٠	١٧	١٦	١
القدس	٥٨	٥٥	٣	٤	٣	١
أريحا	١٧	١٦	١	٢	٢	٠
بيت لحم	٧٢	٦٨	٤	٧	٥	٢
جنين	١٠٣	٩٨	٥	١٠	٩	١
خانيونس	٥٣	٥٠	٣	٨	٧	١
دير البلح	٣٧	٣٤	٣	٦	٦	٠
رام الله والبيرة	١١٦	١١٠	٦	١٠	١٠	٠
رفح	٣٦	٣٤	٢	٥	٥	٠
سلفيت	٢٦	٢٤	٢	٢	٢	٠
شمال القطاع	٥١	٤٨	٣	٨	٧	١
طوباس	١٧	١٥	٢	٢	٢	٠
طولكرم	٦٥	٦١	٤	٧	٧	٠
قلقيلية	٣٩	٣٧	٢	٤	٤	٠
مدينة غزة	٩٢	٨٦	٦	١٥	١٣	٢
نابلس	١١١	١٠٣	٨	١٣	١٠	٣
المجموع	١٠٦١	٩٩٧	٦٤	١٢٠	١٠٨	١٢

** المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

* المصدر : لجنة الانتخابات المركزية

جاءت نتائج المركز في التنبؤ في الانتخابات الرئاسية دقيقة جدا مقارنة بالنتائج الرسمية (أنظر جدول ٢)

جدول رقم (٢) مقارنة بين نتائج استطلاع انتخابات الرئاسة والنتائج الرسمية كما أعلنتها لجنة الانتخابات

اسم المرشح	نسبة الاصوات حسب نتائج استطلاع المركز %	نسب الاصوات حسب النتائج الرسمية %
مصطفى برغوثي	١٩,٧	١٩,٥
محمود عباس	٦٦,٣	٦٢,٥
بسام الصالحي	٢,٧	٢,٦٧
تيسير خالد	٣,٨	٣,٤
عبد الكريم شبير	٠,٧	٠,٧١
عبد الحليم الأشقر	٢,٤	٢,٧٦
السيد بركة	١,١	١,٣
أوراق لاغية	١	٣,٨٢
أوراق بيضاء	٢,٤	٣,٣٩

إلا أن التجربة مع السجل المدني في ظل نسبة المشاركة الضئيلة وضعت في الحسبان في منهجيات المركز في سحب العينات للمراحل الانتخابية اللاحقة حيث جاءت نسبة المشاركة في السجل المدني منخفضة جدا وهذا ما توقعته لجنة الانتخابات المركزية مسبقا حيث قال عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات: أن النتائج أثبتت ما كنا قد توقعناه مسبقا؛ حيث أن ٧٥٢٩٣ شخصا هم الذين اقترحوا في السجل المدني فقط . وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن حوالي ٤٠,٠٠٠ شخصا من المقترعين في السجل المدني هم ناخبين مسجلين أصلا في السجل الانتخابي ولكنهم انتخبوا في مراكز السجل المدني حين مددت لجنة الانتخابات فترة الاقتراع لساعتين، وسمحت لمن لم يقترح في مكان سكنه أن يقترح في مراكز السجل المدني في المكان الذي يتواجد فيه^٩. بالتالي يكون عدد المقترعين ممن يحق لهم الاقتراع حسب السجل المدني ٣٥٢٩٣ شخص من اصل ٦٦٨١٨٢ شخصا أي ما نسبته ٥٪، وإذا اعتبرنا كافة الذين اقترحوا في السجل المدني بمن فيهم المسجلين في السجل الانتخابي تكون نسبة المشاركة في السجل المدني ١١٪. أما نسبة المشاركة في السجل الانتخابي فقد بلغت ٧٠٪ في حال تم احتساب المسجلين في السجل الانتخابي والذين اقترحوا في مراكز السجل المدني مع مقترعي السجل الانتخابي، و ٦٧٪ في حال لم يتم احتسابهم.

^٩ عمار دويك، مقابلة، المصدر السابق.

جدول رقم (٣) أعداد ونسب أصحاب حق الاقتراع والمقترعين
في السجل المدني والسجل الانتخابي في كافة الدوائر

حجم العينة **	عدد المقترعين*				عدد أصحاب حق الاقتراع*				المحافظة
	نسبة المشاركة في السجل المدني %	سجل مدني	نسبة المشاركة في السجل الانتخابي %	سجل انتخابي	مجموع	سجل مدني	سجل انتخابي	مجموع	
٢٨٥	٠,٣٥	١٠,٨٨٤	٠,٦١	١٧,١٧٥	٢٨,٠٥٩	٣٠,٩١٢	٢٨,٣٨٧	٥٩,٢٩٩	القدس
٦٤٩	٠,٠٩	٥,١٠٩	٠,٧١	٦١,٨٠٩	٦٦,٩١٨	٥٧,٩٧٤	٨٧,٤٧٣	١٤٥,٤٤٧	جنين
٤٤٢	٠,٠٩	٣,٦٧٤	٠,٧٣	٤٤,٢٢٩	٤٧,٩٠٣	٤٠,٥١٠	٦٠,٣٩٥	١٠٠,٩٠٥	طولكرم
١٣٩	٠,١٤	١,٠١٧	٠,٧٥	١٤,٢٧٨	١٥,٢٩٥	٧,٢٦٦	١٨,٩٢٢	٢٦,١٨٨	طوباس
٧٩٩	٠,٠٩	٧,٠٢٤	٠,٧١	٨٢,٤٣٣	٨٩,٤٥٧	٧٥,٩٤١	١١٥,٨٤٦	١٩١,٧٨٧	نابلس
٢٧٣	٠,٠٩	٨,٩٥٩	٠,٥٩	٨١,٦٩٢	٩٠,٦٥١	٩٨,٦٤٧	١٣٨,٥٨٢	٢٣٧,٢٢٩	قلقيلية
١٥٠	٠,٠٩	٨٤٨	٠,٧٨	١٨,١٥٤	١٩,٠٠٢	٩,٤٩٩	٢٣,١٥٩	٣٢,٦٥٨	سلفيت
٧٣٣	٠,١٣	٧,٨٨٠	٠,٧٠	٦٢,٥٧٦	٧٠,٤٥٦	٦٢,٢٣٩	٨٨,٩٦٥	١٥١,٢٠٤	رام الله والبيرة
١١٦	٠,١٢	١,٢٢٥	٠,٧١	١٠,٣٩٠	١١,٦١٥	١٠,١٨٦	١٤,٦٠٢	٢٤,٧٨٨	أريحا
٦٦٩	٠,١٠	٣,٣٢٨	٠,٧٤	٤٤,٨٢٥	٤٨,١٥٣	٣٣,٠٣٥	٦٠,٤٨٢	٩٣,٥١٧	بيت لحم
١٠٩٠	٠,٠٨	٦,٧٦٢	٠,٥٨	٩٢,٠١٧	٩٨,٧٧٩	٨٩,٩٥٩	١٥٩,٧٠٧	٢٤٩,٦٦٦	الخليل
٥٠٦	٠,١٨	٥,٠٦٨	٠,٦٦	٤٨,٩٨٨	٥٤,٠٥٦	٢٨,٧٠٤	٧٣,٨٣٥	١٠٢,٥٣٩	شمال القطاع
٨٩٩	٠,١٠	١,٨٨٢	٠,٦٩	٢٠,٤٣٤	٢٢,٣١٦	١٨,٨٩٠	٢٩,٤٩١	٤٨,٣٨١	مدينة غزة
٤٠٨	٠,١٣	٣,٨١٩	٠,٦٤	٣٩,٧٤٨	٤٣,٥٦٧	٣٠,٥٢٤	٦٢,٠٣٩	٩٢,٥٦٣	دير البلح
٥٢٤	٠,١٢	٥,٦٠٨	٠,٧٠	٥٥,٢٤٠	٦٠,٨٤٨	٤٦,٦٢٠	٧٨,٥٠٤	١٢٥,١٢٤	خانينونس
٣٦٢	٠,٠٨	٢,٢٠٦	٠,٦٣	٣٢,٧٩٦	٣٥,٠٠٢	٢٧,٢٧٦	٥١,٩١٠	٧٩,١٨٦	رفح
٨٤٠٠	٠,١١	٧٥,٢٩٣	٠,٦٧	٧٢٦,٧٨٤	٨٠٢,٠٧٧	٦٦٨,١٨٢	١,٠٩٢,٢٩٩	١,٧٦٠,٤٨١	المجموع

* المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

** المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

الانتخابات المحلية

• المرحلة الأولى (كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ - كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥:

جرت انتخابات المرحلة الأولى في ٣٦ دائرة (تجمع سكني) منها ٢٦ دائرة في الضفة الغربية و ١٠ دوائر في قطاع غزة. تم اختيار ١١ تجمعاً سكنياً في الضفة الغربية من أصل ٢٦ تجمعاً جرت فيها الانتخابات، حيث تم اختيار أكبر تجمع من كل محافظة. ومن ثم اختير ٢٧ مركزاً في هذه التجمعات. اختير من كل مركز محطة

اقتراع بطريقة عشوائية، وتمت مقابلة عينة من الناخبين عند مخارج هذه المحطات بعد الإدلاء بأصواتهم. أما في قطاع غزة، فقد اختيرت ٤ تجمعات رئيسية من أصل ١٠ في هذه المرحلة، وهي دير البلح وبنو سهيلا وبيت حانون والمغازي، وهي التجمعات الأكبر من حيث عدد السكان، وتم اختيار جميع المراكز الانتخابية في هذه التجمعات وعددها ٣٥، واختيرت محطة واحدة بطريقة عشوائية من كل مركز. أجريت المقابلات مع عينة من الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم وخروجهم من محطات الاقتراع، حيث أجرى الباحثون مقابلة مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي. بلغ حجم العينة لأغراض التنبؤ ٨٩٠٠ ناخبا (٥٤٠٠ في الضفة الغربية، ٣٥٠٠ في قطاع غزة) ولأغراض البحث المسحي ٢٢٣٧ ناخبا (١٢٩٧ في الضفة الغربية و٩٤٠ في قطاع غزة).

جاءت نتائج الاستطلاع قريبة جدا مقارنة بالنتائج الرسمية كما اعلنتها لجنة الانتخابات في كافة الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كما يبينه جدول رقم (٤) الذي يعرض بعض الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع.

جدول رقم (٤) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع لانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الأولى)

اسم المنطقة	عدد المقاعد الكلي	نتائج الاستطلاع			النتائج الرسمية		
		عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى	عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى
دير البلح	١٥	١٣	٢	٠	١٣	٢	٠
بنو سهيلا	١٣	١٢	١	٠	١٢	٠	١
بيت حانون	١٣	٦	٣	٤	١٠	٠	٣
المغازي	١٣	٢	١١	٠	٣	١٠	٠

• المرحلة الثانية: أيار (مايو) ٢٠٠٥

أجرى المركز الاستطلاع في ١٤ دائرة انتخابية حيث تم اختيار ١٠ دوائر في الضفة الغربية من أصل ٧٤ دائرة، و ٤ دوائر في قطاع غزة من أصل ٨ دوائر. تم اختيار ٧٥٪ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل ناخبين بطريقة عشوائية في كل دائرة من الدوائر التي تم اختيارها، في حين تم اختيار نسبة بسيطة لا تتجاوز ١٦٪ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل مدني في الدوائر التي تضمنت عددا كبيرا من المراكز الانتخابية. أما الدوائر التي تضمنت عددا قليلا من المراكز فقد تم الاعتماد فيها على مراكز سجل

الناخبين فقط وتم استثناء مراكز السجل المدني ، وذلك على اعتبار أن الإقبال على مراكز السجل المدني قليل جدا وفق تجربة المركز في استطلاعات سابقة . بلغ عدد المراكز التي شملها الاستطلاع ٨٥ مركزا منها ٤٠ في قطاع غزة ، و ٤٥ في الضفة الغربية ، وتم اختيار محطة واحدة بطريقة عشوائية من كل مركز . أجرى الباحثون المقابلات مع الناخبين الذين انتخبوا في المحطات التي شملتها العينة عند مخارج تلك المحطات بعد أن أدلى الناخبون بأصواتهم داخل المحطة . أجريت المقابلات مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي حيث بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ٥٢٠٢ ، ولغرض البحث المسحي ١٧٦٧ .

تظهر المقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع أن نتائج الاستطلاع نجحت في التنبؤ في أغلب الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع بصورة جيدة ، إلا أن خطأ واضحا في التنبؤ حدث في دائرتي رفح وسعير (أنظر جدول رقم ٥) ، وقد تبين بعد إعادة النظر في النتائج والمنهجيات المستخدمة أن الخطأ نتج بشكل رئيسي عن إهمال مراكز السجل المدني في العينة التي اختارها المركز ؛ ففي حين تم اختيار ٧٥٪ من مراكز السجل الانتخابي في كل دائرة كعينة لإجراء الاستطلاع تم اختيار ١٦٪ فقط من مراكز السجل المدني . وقد أهمل المركز الفلسطيني هذه المراكز عند اختيار العينة بناء على خبرة المركز وتجربته مع السجل المدني في انتخابات الرئاسة والتي كانت نسبة المشاركة في السجل المدني فيها قليلة جدا .

إلا أن النتائج الرسمية للمرحلة الثانية من انتخابات الحكم المحلي بينت أن نسب المشاركة في السجل المدني جاءت أكثر من المعتاد حيث بلغت نسبة المشاركة في السجل المدني في رفح في الانتخابات الرئاسية ٨٪ (٢٢٠٦ ناخبا) في حين بلغت في الانتخابات البلدية الثانية ٢٩٪ (٧٨٠١ ناخبا) . في نفس الوقت أظهرت النتائج منافسة شديدة بين مرشحي حماس ومرشحي فتح حيث كان هناك استقطاب جماهيري واضح لمرشحي الكتلتين . كما أن الفروقات في الأصوات بين مرشحي الكتلتين كانت قليلة جدا حيث بلغ الفرق بين متوسط الأصوات التي حصلت عليها الكتلتان ٥٣٠ صوتا فقط . في نفس الوقت أظهرت النتائج أن مرشحي حماس في مراكز السجل المدني أظهروا تفوقا واضحا على مرشحي فتح . انعكس هذا بدوره على نتائج الاستطلاع في المناطق التي أهملت فيها مراكز السجل المدني .

جدول رقم (٥) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع لانتخابات الحكم المحلي
(المرحلة الثانية)

اسم المنطقة	عدد المقاعد الكلي	نتائج الاستطلاع			النتائج الرسمية	
		عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى	عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد القوى الأخرى
عناتا	١١	٦	٥	٠	٥	٠
قباطيا	١٥	٥	٧	٣	٨	٣
عنبتا	١٣	٢	٥	٦	٥	٧
حوارة	١١	١	٧	٣	٥	٣
قليلية	١٥	١١	٤	٠	١٥	٠
سلفيت	١٥	٢	١٣	٠	٦	٩
بيت جالا	١٣	١	٥	٧	٦	٧
بيت ساحور	١٣	٠	٣	٩	٨	٥
بيت لحم	١٥	٦	٤	٥	٤	٦
سعير	١٣	٥	٨	٠	٥	٠
بيت لاهيا	١٣	٤	٩	٠	٦	٠
البريج	١٣	١٣	٠	٠	١	٠
عبسان الكبيرة	١٣	٠	١٣	٠	١٣	٠
رفح	١٥	٢	١٣	٠	٣	٠

• المرحلة الرابعة كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥

بعد خوض التجربة مع السجل المدني وظهور نسبة المشاركة المنخفضة فيه والمشاكل التي يسببها والتكلفة الباهظة ماديا له، عاود المجلس التشريعي النظر في السجل المدني وأصدر تعديلا على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية يحصر حق الاقتراع في المسجلين في السجل الانتخابي فقط .

أجريت انتخابات المرحلة الرابعة في ٤٠ دائرة انتخابية (٣٧ دائرة في الضفة الغربية و٣ دوائر في قطاع غزة). تم إجراء الاستطلاع في أربع مدن وهي نابلس، جنين، رام الله والبيرة، حيث تم اختيار ٦٠٪ من مراكز الاقتراع في كل مدينة من تلك المدن بطريقة عشوائية مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي لتلك المراكز، وتم اختيار محطة عشوائيا من كل مركز. أجريت المقابلات مع عينة عشوائية منتظمة من الأشخاص أثناء خروجهم بعد اقتراعهم في محطات الاقتراع حيث تم إجراء مقابلة مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي . بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ٢٥٣١ ناخبا ولغرض البحث المسحي ٨١٩ ناخبا اختيروا من ٣٦ محطة في ٣٦ مركزا انتخابيا .

أظهرت النتائج التي حصل عليها الاستطلاع تطابقاً إلى حد كبير مع النتائج الرسمية في كافة الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع كما يبين الجدول التالي .

جدول رقم (٦) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج استطلاع المركز لانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الرابعة)

اسم المدينة	اسم الكتلة	نسبة عدد الأصوات حسب الاستطلاع %	نسبة عدد الأصوات حسب الانتخابات المحلية %
رام الله	الإصلاح والتغيير	٣١	٣٣
	وطن	٣٤	٣٥
	رام الله للجميع	٣٣	٣١
البيرة	الإصلاح والتغيير	٥٣	٥٧
	الوفاء للأقصى	٢٧	٢٧
	البيرة للجميع	١٧	١٥
نابلس	ائتلاف الإصلاح والتغيير	٦٨	٧٢
	فلسطين الغد	١٦	١٣
	المعهد لنابلس	٧	٦
	المستقبل	٣	٣
	نابلس الوفاء والتنمية	٤	٤
جنين	الإسلامية للإصلاح والتغيير	٤٣	٤٦
	شهداء جنين	٤٢	٣٦
	المعهد والإصلاح	٣	٥
	جنين للجميع	٣	٤
	بلدنا	٣	٦
	جنين الغد	٤	٤

• الانتخابات التشريعية كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦

أجريت الانتخابات التشريعية وفق نظامين (القوائم، والدوائر) بحيث تفرز نتائج على مستوى الوطن ككل (نتائج القوائم)، ونتائج على مستوى الدوائر (المحافظات). انعكس ذلك على المنهجية التي استخدمها المركز في سحب عينة الاستطلاع، حيث قام المركز بسحب عينة تمكّنه من التنبؤ بالنتائج على مستوى الدوائر والقوائم على النحو التالي:

١. تم اختيار ٢٤٢ مركزا انتخابيا، منها ٨٤ في قطاع غزة و ١٥٨ مركزا في الضفة الغربية، من أصل ١٠١٤ مركزا انتخابيا أجريت فيها الانتخابات.
٢. تم توزيع هذه المراكز على المحافظات بحيث تمكن من التنبؤ بالنتائج على مستوى المحافظة (أنظر جدول رقم ٧)، حيث أخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد المراكز في كل محافظة عدة أمور:
 - عدد المسجلين للانتخاب في المحافظة.
 - التوزيع الجغرافي للمراكز في المحافظة (مدينة، قرية، مخيم).
 - التوزيع الجغرافي للمراكز أيضا داخل المدينة والريف والمخيمات.
٣. تم تقسيم كل محافظة إلى ثلاث طبقات (ريف، مدينة، مخيم).
٤. تم إعطاء كل طبقة في كل محافظة عدداً من المراكز يتناسب مع عدد المسجلين فيها.
٥. تم سحب هذه المراكز من كل طبقة بطريقة عشوائية منتظمة حيث اعتمدت فترة المعاينة على عدد المسجلين في كل مركز بحيث يأخذ المركز الذي يحتوي عدداً أكبر من المسجلين فرصة أكبر ليكون في العينة.
٦. في يوم الانتخابات وبعد أن توجهت الفرق البحثية للمراكز التي تم اختيارها تم اختيار محطة في كل مركز انتخابي من قبل فريق البحث بطريقة عشوائية بحيث تكون المحطة الأخيرة مستثناة من الاختيار وذلك لتجربة المركز السابقة في الانتخابات البلدية، حيث كان عدد المسجلين في المحطة الأخيرة في المركز الانتخابي قليل نسبياً.
٧. أجريت المقابلات مع كل خامس بعد خروجه من محطة الاقتراع لغرض التنبؤ ومع المقترح رقم خمسين لغرض البحث المسحي وذلك حتى إغلاق الصناديق حيث بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ١٧٥٧٣ ولغرض دراسة السلوك الانتخابي ١٦٩٤ شخصاً.
٨. تم إعادة وزن العينة لكل محافظة حسب عدد المقترعين فيها بالنسبة للعدد الكلي للمقترعين ذلك لغرض التنبؤ بالقوائم على مستوى الوطن.

جدول رقم (٧) يوضع توزيع المراكز في العينة على المحافظات في الانتخابات التشريعية الثانية

المحافظة	عدد المراكز الكلي*	عدد المراكز في العينة**	عدد أصحاب حق الاقتراع*	عدد المقترعين*	حجم العينة**
جنين	٩٨	١٥	١٠١,٦٦٤	٧٩٣١٧	١١٣٢
طوباس	١٦	١٠	٧٣,٣٤٠	١٧٤٧٩	٨١٣
قلقيلية	٣٧	١١	٢٠,٧٧٥	٢٧٢٥٠	٩٣٨
طولكرم	٦١	١٥	٧٣,٣٤٠	٥٥٧٢٨	١١٤٨
نابلس	١٠٣	١٨	١٢٩,٣٧٩	١٠٣٣٦٢	١٣٥٩
سلفيت	٢٤	١٠	٢٦,٦٤١	٢٢٢٣٧	٧٧٧
القدس	٦٨	١٧	٦٦,٥٩٩	٤١٠٠٦	١٠٣٩
رام الله والبيرة	١١٠	١٧	١٠٦,٠٦١	٨٣١٥٣	١٢٥٠
أريحا	١٦	٧	١٦,٠٧٣	١٢٣٣٨	٥٣٤
بيت لحم	٧٠	١٥	٦٩,٢١٠	٥١٤٣٥	١١٤٤
الخليل	١٥٧	٢٣	١٨٦,٠٥٤	١٣١٠١١	١٦٨٩
شمال القطاع	٥٠	١٥	٩٨,٥٣٥	٧٩٧٧٥	١٢٢٠
مدينة غزة	٨٦	٢٣	١٧٤,٣٧٩	١٣٦٥٥١	١٦٠٠
خانيونس	٥٠	١٧	١٠٣٣٧٦	٨٣٧٨٩	١٣٠٠
دير البلح	٣٤	١٥	٧٩,٠٥١	٦٣٥٣٢	١٠٨٢
رفح	٣٤	١٤	٦٥,٨١٧	٥٤٤٦١	١٠٦٩
المجموع	١٠١٤	٢٤٢	١,٣٥٠,٦٥٥	١٠٤٢٤٢٤	١٧٥٧٣

* المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

** المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

وفي مقارنة بين نتائج استطلاع يوم الانتخابات الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والنتائج الرسمية كما أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية تظهر نتائج القوائم على مستوى الوطن تطابقاً شبه كامل بين نتائج الاستطلاع والنتائج الرسمية لكافة القوائم باستثناء قائمة حماس (التغيير والإصلاح) حيث برز فرق جوهري بين النتائج الرسمية والاستطلاع، حيث أشار الاستطلاع إلى حصول حركة حماس على ٣٥٪ فقط من الأصوات (أي ٢٣ مقعداً) في الوقت الذي حصلت فيه الحركة على ٤٤٪ من الأصوات (أي ٢٩ مقعداً).

انعكست هذه النتيجة بدورها على توقعاتنا بعدد المقاعد التي ستحصل عليها القوائم المختلفة للمرشحين في الدوائر. توقع المركز عدم حصول أي من القوائم باستثناء فتح

وحماس على أي من المقاعد المخصصة للدوائر . تطابق هذا التوقع مع النتائج الرسمية . كما توقع الاستطلاع فوز أربعة مرشحين مستقلين (ثلاثة في غزة ورابع في طولكرم) ، وقد أكدت النتائج الرسمية ذلك . لكن الاستطلاع توقع حصول حركة فتح على ٣٠ مقعدا في الوقت الذي حصلت فيه على ١٧ مقعدا فقط . كذلك توقع الاستطلاع حصول التغيير والإصلاح على ٢٩ مقعدا في الوقت الذي حصلت فيه على ٤٥ مقعدا .

وفيما يلي مقارنة بين نتائج الاستطلاع الذي قام به المركز مع النتائج الرسمية التي أعلنتها لجنة الانتخابات للقوائم :

جدول رقم (٨) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج استطلاع المركز للانتخابات التشريعية الثانية

رقم القائمة	اسم القائمة	نسبة الأصوات حسب استطلاع المركز*	نسبة الأصوات حسب النتائج الرسمية**	عدد المقاعد حسب استطلاع المركز	عدد المقاعد حسب النتائج الرسمية
١	قائمة البديل (اتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٤٪	٩, ٢٪	٣-٢	٢
٢	قائمة فلسطين المستقلة "مصطفى البرغوثي والمستقلون"	٣٪	٧, ٢٪	٢	٢
٣	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية)	٥٪	٢, ٤٪	٣	٣
٤	قائمة الشهيد أبو العباس	١٪	أقل من ١٪	-	-
٥	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	١٪	أقل من ١٪	-	-
٦	قائمة التغيير والإصلاح (حماس)	٣٥٪	٤٤٪	٢٣	٢٩
٧	الإئتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	١٪	أقل من ١٪	-	-
٨	قائمة الطريق الثالث	٣٪	٤, ٢٪	٢	٢
٩	قائمة الحرية والاستقلال	١٪	أقل من ١٪	-	-
١٠	قائمة العدالة الفلسطينية	-	أقل من ١٪	-	-
١١	حركة فتح	٤٢٪	٤١٪	٢٨	٢٨

* بلغت نسبة الأوراق اللاغية والبيضاء ٥٪

** بلغت نسبة الأوراق اللاغية والبيضاء ٥٪

بلغت نسبة الخطأ في الاستطلاع بالنسبة للنتائج الوطنية للقوائم ٤٪، وتراوح نسبة الخطأ للمرشحين في الدوائر بين ٥-٧٪. لكن هذه النسب غير كافية لتفسير الفشل في التنبؤ بنتيجة الانتخابات. لا نعتقد أن هذا الفشل قد جاء بسبب المنهجية المتبعة حيث أننا قد قمنا باتباع نفس المنهجية التي استخدمت في السابق بنجاح في توقع نتائج الانتخابات الرئاسية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ وفي نتائج الانتخابات المحلية في مدن رام الله والبيرة و نابلس وجنين في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥، حيث جاءت نتائج الاستطلاع مطابقة أو شبه مطابقة للنتائج الرسمية. كما أننا قمنا بمقارنة النتائج الرسمية للمحطات التي وقع عليها الاختيار كعينة لإجراء الاستطلاع وبالغلة ٢٤٢ محطة موجودة في ٢٤٢ مركزاً انتخابياً من أصل ٢٧٧٣ محطة موجودة في ١٠١٤ مركزاً انتخابياً، وكانت النتائج الرسمية للمقترعين في المحطات التي اختيرت كعينة مطابقة تماماً للنتائج الرسمية لكافة المحطات كما يبين الجدول رقم (٩)، مع العلم أن نسبة الخطأ المتوقعة في مثل هذه العينات التي استخدمها المركز، والتي تتم عبر ثلاث مركبات (عينة المراكز، عينة المحطات، عينة المقترعين) تأتي من المركبتين الأولى والثانية (المراكز والمحطات) في حين تكون نسبة الخطأ الناتجة عن المركبة الثالثة (المقترعين) في الوضع الطبيعي قليلة جداً، وذلك كونها ذات حجم كبير جداً.

جدول رقم (٩) النتائج الرسمية لنسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في عينة المحطات التي اختارها المركز مقارنة بنسب الأصوات التي حصلت عليها القوائم في كافة المحطات في الوطن

القوائم الانتخابية	نسبة الأصوات للنتائج الرسمية لعينة المحطات التي عمل فيها المركز يوم الانتخابات (٢٤٢ محطة) %	النتائج الرسمية لكافة المحطات في الوطن والبالغ عددها (٢٧٧٣ محطة) %
قائمة البديل	٤	٣
قائمة فلسطين المستقلة	٣	٣
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٥	٤
قائمة الشهيد أبو العباس	٠	٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	١	٠
قائمة التغيير والإصلاح	٤٣	٤٤
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠	٠
قائمة الطريق الثالث	٣	٠
قائمة الحرية والاستقلال	١	٠
قائمة العدالة الفلسطينية	٠	٠
حركة فتح	٤٠	٤١

وهذا يؤكد بشكل واضح أن الخطأ الكبير في التنبؤ بالنسبة لقائمة حماس لم يكن ناتجاً عن خطأ في المنهجية وإنما جاء الخطأ لأسباب أخرى . كان السبب الأبرز للخطأ هو النسبة العالية للناخبين الممتنعين عن المشاركة في الاستطلاع وتظهر شهادات الباحثين الميدانيين أن هذا الرفض للمشاركة جاء نتيجة لتحريض مقصود قام به نشطاء من حركة حماس في الحملة الانتخابية وفي يوم الانتخابات ضد استطلاعات الرأي^{١٠} بما في ذلك الطلب من مؤيدي الحركة بالامتناع عن الحديث مع الباحثين الميدانيين . أدى هذا التحريض لامتناع ٣٥٦٠ ناخباً عن إجراء مقابلة مع الباحثين . تشير تقارير الباحثين الميدانيين إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء هم من مؤيدي حماس . لم تبلغ حالات الرفض في استطلاعات يوم الانتخابات السابقة سوى بضع مئات وهو ما توقعناه هذه المرة أيضاً . عند الإعلان عن نتائج الاستطلاع لم يكن الباحثون على اطلاع على نسبة الرفض وبالتالي لم يتم أخذها بعين الاعتبار . تم تسجيل غالبية حالات الرفض في مناطق الخليل (٤٦٠) وشمال غزة (٤٥٠) والقدس (٣٥٠) ونابلس (٣٤٠) وجنين (٣٠٠) .

^{١٠} أنظر جريدة منبر الإصلاح، جريدة سياسية أسبوعية تابعة لحركة حماس ، ٢٠ كانون ثاني ٢٠٠٦ .